

الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
القضية: 489  
تاريخ القرار: 4 ماي 2022

قرار  
أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار التالي بين:

المدعية: الشركة  
مقرها: د  
في شخص ممثلها القانوني

المدعى عليها: شركة  
مقرها: د  
في شخص ممثلها القانوني  
من جهة

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة صلب عريضة دعواها الواردة على الهيئة بتاريخ 11 نوفمبر 2021 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت عدد 489د إقدام الشركة المدعى عليها على إتيان ممارسات غير مشروعة بتمكين مشتركها من الانتقال من العرض التجاري المسمى "تدلل" الذي يخول إجراء مكالمات هاتفية بسعر 35 مليم للدقيقة إلى عرض 1000%BONUS % المحجر ترويجه وذلك بطريقة ملتوية من خلال تمرير معلومة الانتقال للحريف عبر إرسالية قصيرة للتفصي من الرقابة، وهو ما اعتبرته خرقا واضحا لقرار الهيئة عدد 2017/13 المؤرخ في 24 ماي 2017 المتعلق بتحجير تسويق العروض القائمة على الامتيازات القارة "bonus permanents" وإخلالا بمبادئ المنافسة النزيهة عن طريق استغلال المدعى عليها لهذا الامتياز التنافسي الغير المشروع لتوسيع قاعدة مشتركها على حساب العارضة فضلا عما يترتب عن ترويج هذا العرض من إخلال، حسب دعواها، بتوازن سوق الاتصالات وحث من قيمة الخدمات الاتصالية من خلال البيع بالخسارة الذي حجره الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار وهو ما يؤكد وفق قولها عدم التزام المدعى عليها بإحالة العرض المتظلم منه على الهيئة للنظر فيه قبل تسويقه وفقا لمقتضيات أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العامة كما تم تنقيحه لاحقا والذي فرض على جميع المشغلين إحالة عروضهم التجارية

على الهيئة الوطنية للاتصالات للنظر فيها ودراستها قبل 15 يوما على الأقل من تاريخ التسويق ، وانتهت لطلب التصريح بثبوت مخالفة المدعى عليها للتشريعات المعمول بها في مادة العروض التجارية للعموم ولقرارات الهيئة ذات العلاقة بها ولقواعد المنافسة النزهاء ومؤاخذتها من أجل ذلك وتطبيق احكام الفصل 74 (جديد) من مجلة الاتصالات عليها.

### الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات وخاصة الفصول 63 و65 و67 و68 و74 جديد منها.

وبعد الاطلاع على القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أبريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عدد 13 المؤرخ في 24 ماي 2017 المتعلق بإيقاف تسويق العروض التجارية القائمة على الحوافز القارة من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 1342 دد بتاريخ 16 نوفمبر 2021 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا الاتصال.

وبعد الاطلاع على المراسلة عدد 1343 دد بتاريخ 16 نوفمبر 2021 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة ' لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عدد 165 دد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 نوفمبر 2021 والذي عينت بمقتضاه السيدة بشرى بن ناجي مقررا للنزاع.

وبعد الاطلاع على جواب شركة ' على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة تحت عدد 1545 بتاريخ 29 ديسمبر 2021.

وبعد الاطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 18 فيفري 2021 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على جواب شركة على تقرير ختم الأبحاث والوارد على الهيئة تحت عدد 409 بتاريخ 24 مارس 2022.

### الجلسة

بجلسة يوم 4 ماي 2022 وحضرت السيدة في حق المدعية شركة وتمسكت بالمطاعن الواردة بعريضة الدعوى وبملحوظاتها على تقرير ختم الأبحاث.

وحضر كل من السيدان . و في حق المدعى عليها شركة "وقدما تفويضا صادرا عن ممثليها القانوني وتمسكا بملحوظاتهما على عريضة الدعوى مفنديا ادعاءات العارضة وانتهيا إلى طلب الحكم بعدم سماع الدعوى لوجود خلل تقني.

### المستندات

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر بواسطة الأستاذ بتاريخ 28 أكتوبر 2021 تحت عدد 53324 تضمن:

- معاينة لوضع شريحة هاتف جوال ذات رقم النداء رقم 22xxxxxx الخاصة بعرض "تدل" في الهاتف الجوال لطالب المعاينة.
- معاينة لورود إرسالية قصيرة على رقم النداء موضوع المعاينة باستكمال عملية الاكتتاب تدعوه فيها شركة " لاستعمال الرمز \*1925# إذا ما رغب في الانتقال إلى عرض 1000%bonus من الرصيد المجاني عند كل عملية شحن لرصيده.
- معاينة لعملية تفعيل الرمز المذكور آنفا وورود إرسالية تفيد قبول الطلب وتأكيد حصول الخط المذكور على عرض 1000%bonus من خلال استعمال الرمز \*177\*1#.

## ردود المدعى عليها على عريضة الدعوى

حيث وجوابا على عريضة الدعوى دفعت المدعى عليها صلب تقريرها الوارد بتاريخ 29 ديسمبر 2022 بأنها كانت أول مشغل التزم بتطبيق قرار الهيئة الوطنية للاتصالات المتعلق بإيقاف عروض bonus1000% رغم ان المدعية في قضية الحال واصلت ترويج هذا الصنف من العروض بعد التاريخ الذي حددته الهيئة لإيقاف العمل بها مستغربة من قيام خصيمتها برفع قضية متعلقة بحالة وجيدة ليس لها علم بها، كما تمسكت بأن محضر المعاينة سند الدعوى قاصر عن إثبات أي مخالفة منسوبة إليها وأدلت بمحضر معاينة محرر في 2021/11/17 بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ ، تحت عدد 32794 عاين من خلاله أن التحويل نحو العرض المتظلم منه غير متوفر ضمن قائمة العروض التجارية للشركة المدعى عليها كما دفعت بتعمد المدعية تحريف الوقائع في قضية الحال ناسبة إليها ارتكاب الممارسة المتظلم منها في قضية الحال وزاعمة أنها هي المتضررة من ارتكاب شركة لهذه الممارسة وأدلت برسم بياني متعلق بتطور قاعدة مشتركي عرض bonus1000%، يبين حسب ادعائها انخفاض قاعدة مشتركها بنسبة 40% منذ تاريخ صدور قرار الهيئة الوطنية للاتصالات إلى غاية 21 أكتوبر 2021 وانتهت لطلب الحكم بعدم سماع الدعوى.

## تقرير ختم الأبحاث

حيث اعتبرت المقررة صلب تقريرها المتعلق بهذه القضية و المؤرخ في 18 فيفري 2022 أن المخالفة المثارة في نزاع الحال تتعلق بعدم الالتزام بقرار الهيئة عدد 13 المؤرخ في 24 ماي 2017 المتعلق بإيقاف تسويق العروض القائمة على الحوافز الدائمة مذكرة بأنه لم يتم تطبيق القرار بصفة فورية من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات الذين تعللوا في البداية بوجود صعوبات تقنية وهو ما حدا بالهيئة إلى إجراء جلسات عمل تشاورية معهم تم علي إثرها الاتفاق على ضرورة إيقاف تسويق العروض المتضمنة لامتيازات دائمة تساوي او تفوق 900% لفائدة الحرفاء الجدد وعدم تمكين المشتركين من الانتقال نحو العروض المذكورة وقامت الهيئة إثر ذلك بتوجيه مذكرة مشتركة لجميع المشغلين بتاريخ 06 جويلية 2020 لإعلامهم بواجب تطبيق الإجراءات المشار إليها انفا انطلاقا من تاريخ 16 جويلية 2020 في حدود منتصف الليل مع التشديد على أن عدم التقيد بذلك سيؤدي لتطبيق الإجراءات اللازمة تجاه المخالفين و فيما يتعلق بالعرض التجاري المسمى "تدلل" الذي يتم من خلاله الانتقال إلى العرض 1000% وفي إطار التثبت من ترويج العرض 1000% موضوع التظلم في قضية الحال، أفضت الابحاث بعد عقد جلسة مكتبية مع ممثل المدعية و باستعمال نفس الشريحة الهاتفية ذات الرقم 22465626 موضوع المعاينة التي أجراها عدل التنفيذ وبتفعيل للرمز #177\* الى التوصل بإرسالية مفادها أن هذا الرقم ينضوي تحت العرض التجاري "ESSMobile" مع 1000% امتيازات غير محددة عند شحن الرصيد بخمس دنانير أو أكثر وبشحن الرصيد بدينار واحد وإدخال الرمز #101\* تم الوقوف على أن الرصيد الأصلي 0.999د صالح لغاية 26 جانفي 2022 وأن حوافز شحن الرصيد بـ 10.000دنانير صالحة إلى غاية 27 نوفمبر 2021.

كما قامت المقررة بمعينة الإرساليات التي تم تلقيها أثناء عملية الانتقال من العرض "Tedallel" إلى العرض "1000%ESSMobile" موضوع محضر المعاينة سند القيام والتي تبين من خلالها أن عملية الانتقال، خلافا لما ذكره عدل التنفيذ بمحضر المعاينة وما زعمته العارضة في عريضة دعواها، لم تتم بموجب تلقي إرسالية من شركة بمجرد تفعيل العرض لدعوته للانتقال إلى العرض الثاني بل تم بعد تولي ممثل المدعية إدخال الرمز #1925\* وإتمام مراحل الانتقال للعرض المتظلم منه ولزبد التثبت قامت المقررة بالاتصال بمرشدة حرفاء شركة للاستفسار حول عملية انتقال هذا الرقم إلى العرض "1000%ESSMobile" إلا أنها أجابت بانها لا يمكن لها تفسير عملية الانتقال رغم علمها بوقف تسويق هذه العروض. وللتثبت من وجود مخالفات أخرى مرتكبة من قبل المدعى عليها من نفس الصنف قامت المقررة بتاريخ 25 نوفمبر 2021 باقتناء شريحة هاتف جوال تابعة لشركة تنضوي تحت العرض التجاري "Tedallel" وبتفعيل رمز الانتقال #1925\* الذي سبق استعماله تبين أن الخدمة غير متاحة مؤقتا وهو ما اعتبره المقررة قرينة على أن خدمة الانتقال نحو العروض التجارية من صنف 1000%bonus لم يتم قطعها بصفة كلية من قبل المدعى عليها وإنما بصفة وقتية خصوصا وأن المدة الفاصلة بين تاريخ صدور القرار المتعلق بإيقاف ترويج العروض القائمة على الحوافز القارة التي تساوي أو تفوق 900% في 16 جويلية 2020 وتاريخ السماح لرقم النداء عدد 22465626 بالانخراط في العرض ESS 1000% MOBILE في 28 أكتوبر 2021، هي مدة كفيلة للمدعى عليها لتسخير كافة امكانياتها الفنية والتقنية لوقف الاشتراك في العروض المذكورة عبر استعمال رمز USSD.

واعتبرت المقررة أن تمسك المدعى عليها بعدم علمها بالمسألة المشتكى في شأنها في غير طريقه ذلك ان شريحة الهاتف موضوع المعاينة تابعة لها ومدرجة ضمن العروض للمسوقة من قبلها كما أن معاينة حالة واحدة متعلقة برقم النداء موضوع محضر عدل التنفيذ تكفي لإقامة الدليل على وجود المخالفة إضافة إلى أنه يفترض تقنيا وجود عمليات انتقال أخرى نحو العرض موضوع النزاع طالما أن الخدمة المذكورة كانت مفتوحة للمشاركين بمجرد تفعيل الرمز على الأقل خلال الفترة المضمنة بملف الدعوى.

وآلت الأبحاث إلى ثبوت مخالفة الشركة المدعى عليها للقرار عدد 2017/13 المتعلق بتحجير تسويق العروض القائمة على الامتيازات القارة وذلك عبر ترويج العرض التجاري "1000%ESSMOBILE" عبر خدمة الانتقال وانتهت المقررة في ختام تقريرها لاقتراح تطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات.

### ملحوظات الأطراف حول تقرير ختم الأبحاث

حيث تمسكت المدعية في ردها على تقرير ختم الأبحاث بما توصلت إليه الأبحاث من ثبوت ارتكاب المدعى عليها للمخالفة المنسوبة إليها غير أنها اعتبرت أن اقتراحه بتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات دون تحديد أي من فقراته الثلاث لا يتناسب مع ارتكاب المطلوبة لمخالفات عدة ومتنوعة تدل على عدم تقيدها بالقواعد القانونية وقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات وسعيها الدائب للإضرار بمنافسيها والإثراء على حسابهم مشيرة إلى تعدد القضايا المشابهة المنشورة ضد المطلوبة من ذلك القضيتين عدد 460 و 478 اللتان تتعلقان بمخالفات شبيهة ارتكبتها خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020 وقد تم على إثر الأولى توجيه تنبيه لها لمخالفتها للتراتب المنظمة للعروض التجارية بعدم إحالة العرض التجاري على الهيئة قبل تسويقه وتعمدها الترويج لمجانبة خدمة الأترنات

بالشراكة عبر شركات أخرى، أما في القضية عدد 478 فقد اقترح المقرر الحكم فيها باستيعاب التنبيه الموجه لها في القضية عدد 460 لنفس المخالفة، كما لاحظت ان قضية الحال وقع التفطن لها خلال شهر أكتوبر 2021 حسبما هو مضمن بمحضر المعاينة سند الدعوى وهو ما يؤكد حسب قولها عدم إذعان المدعى عليها للتنبيه والأوامر الصادرة عن الهيئة وانتهت لطلب الحكم بثبوت ارتكاب المدعى عليها لمخالفة قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 2017/13 المؤرخ في 2017/05/24 وتطبيق الفقرة الثالثة من الفصل 74 من مجلة الاتصالات وتسييل العقوبة المالية المناسبة على الشركة المدعى عليها.

وحيث لم تتولى المدعى عليها الإجابة على تقرير ختم الأبحاث رغم تبليغها نسخة منه طبق القانون.

### إثر ذلك

وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة ووفق الصيغ الشكلية المقررة بمجلة الاتصالات لذلك تعين قبولها شكلا.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى التصريح بمخالفة المدعى عليها لأحكام قرار الهيئة عدد 13 المؤرخ في 24 ماي 2017 المتعلق بإيقاف تسويق العروض التجارية القائمة على الحوافز القارة من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وذلك عبر تمكين مشتركها في العرض التجاري "Tedalel" من الانتقال للعرض التجاري %BONUS1000 الذي حجّر تسويق هذا الصنف من العروض في حين دفعت الشركة المطلوبة بالتزامها للقرار عدد 13 المشار اليه أعلاه مؤكدة أنها لم تقم بإصدار أي ارساليات قصيرة لحث مشتركها للانتقال للعرض موضوع التظلم وأن ولوج العارضة للخدمة كان نتيجة وجود خلل تقني ارتبط بتفعيلها للرمز #1925\*.

و حيث وجوبا على ذلك و فصلا للنزاع يتجه التذكير بصفة أولية بمقتضيات القرار عدد 13 / 2017 الصادر عن مجلس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 ماي 2017 باعتباره مناط الخلاف المثار بين الطرفين قبل البت في مدى وجاهة ادعاءات العارضة ودفعات المطلوبة.

1- في خصوص القرار عدد 13 / 2017 الصادر عن مجلس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 24 ماي 2017:

حيث يخضع توفير خدمات الاتصالات بالتفصيل الى رقابة الهيئة الوطنية للاتصالات التي أوكل لها المشرع وضع القواعد والضوابط الضرورية للمحافظة على المنافسة النزهاء في سوق الاتصالات .

وحيث وعلى إثر وقوف الهيئة على الانعكاسات السلبية للعروض التجارية ذات التحفيزات القارة على وضع السوق وحقوق المستهلك والتي تمثلت من جهة في تدهور قيمة سوق الهاتف الجوال واختلال توازناته والمساس من جهة أخرى بحقوق المستهلكين نظرا لصعوبة فهم خصائصها التجارية والتعريفية من قبل المستخدم وانعدام الشفافية في إشهار خصائصها والحوافز المرتبطة بها من حيث نظام الفوترة ومدة صلوحية الإمتيازات الممنوحة ، أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عدد 2017/13 بتاريخ 24 ماي 2017 والذي ألزمت بمقتضاه مشغلي الشبكات بإيقاف تسويق هذا الصنف من العروض وإعلام المشتركين وحثهم على الانتقال نحو عروض تجارية أخرى.

وحيث أفرز تطبيق هذا القرار العديد من الإشكاليات على مستوى تنفيذ مقتضياته من طرف المشغلين الذين تعلقوا بوجود صعوبات عملية وتقنية تحول دون تطبيقه الأمر الذي دفع الهيئة الى عقد سلسلة من الاجتماعات التشاورية انتهت بإصدار مذكرة مشتركة لكافة المشغلين بتاريخ 6 جويلية 2020 قصد إلزامهم بإيقاف تسويق العروض المتضمنة لحوافز قارة تساوي أو تفوق 900% لفائدة المشتركين الجدد وعدم تمكين منخرطهم من الانتقال في اتجاه العروض المذكورة انطلاقا من 16 جويلية 2020 في حدود منتصف الليل مع التأكيد على أن عدم التقيد بما تم الاتفاق عليه صلب المذكرة سيعرض المشغلين المخالفين للعقوبات المستوجبة قانونا.

وحيث يتضح وبالرجوع الى ملف القضية ومظروفاتها أن موضوع النزاع تعلق بادعاء العارضة مواصلة الشركة المطلوبة توفير عرض تجاري متضمن لحوافز قارة رغم تحجير توفيره بموجب التدابير التنظيمية التي أقرتها الهيئة والمذكورة أعلاه من خلال تمكين أحد حرفائها من الانتقال من العرض التجاري الذي اشترك فيه (عرض Tedallel) إلى العرض التجاري المسمى "ESS MOBILE 1000%" وهو ما يستوجب التثبت في صحة هذا الادعاء.

2. في مدى ثبوت مخالفة المدعى عليها لأحكام القرار عدد 13/ 2017 المؤرخ في 24 ماي 2017:

حيث تمسكت العارضة بتعمد الشركة المطلوبة السماح لمستخدمها بالانتقال للعرض التجاري المسمى "ESS MOBILE 1000%" الذي تم منع ترويجه بموجب القرار عدد 13 المشار اليه آنفا.

وحيث جاء بمسندات الدعوى أن عملية الانتقال تمت على إثر تلقي إرسالية قصيرة على الرقم الهاتفي موضوع المعاينة تدعو فيها شركة ' المشترك لاستعمال المفتاح #1925\* إذا ما رغب في الانتقال إلى عرض 1000% من الرصيد المجاني عند كل عملية شحن لرصيده.

وحيث وخلافا لذلك اتضح بالرجوع إلى محضر المعاينة والتثبت من الصور المرافقة له والتي تمّ من خلالها توثيق جميع مراحل الانتقال من العرض التجاري "Tedallel" إلى العرض التجاري المسمى "ESS MOBILE 1000%" أنه

لا وجود لأي إرسالية واردة من شركة تتضمن دعوة موجهة من قبل هذه الأخيرة للمشارك للانتقال نحو العرض التجاري 1000 % المتظلم منه .

وحيث وعلاوة على ذلك فقد أفضت الأبحاث والتحريات التي أجرتها المقررة بحضور ممثل المدعية، على شريحة الهاتف والإرساليات المصورة موضوع محضر المعاينة سند القيام الى أنه لا وجود للإرسالية المتعلقة بدعوة المشترك للانتقال نحو العرض المتظلم منه وأن هذه العملية تمت على إثر تفعيل ممثل المدعية للرمز #1925\*.

وحيث أنه ولئن ثبت فعليا انتقال المشترك إلى العرض التجاري المتظلم منه بعد التاريخ المحدد من الهيئة الوطنية للاتصالات لإيقاف ترويج العروض القائمة على الحوافز لقارة إلا أن الصور المرافقة لمحضر المعاينة والأعمال الاستقرائية التي أجراها المقرر بحضور ممثل المدعية أثبتت أن عملية الانتقال لم تتم بصفة الية أو بناء على عرض او ترغيب من شركة بل تمت بعد إستثارة العارضة لتفعيل تلك الخدمة من خلال تفعيل الرمز #1925\*.

وحيث دفعت الشركة المطلوبة بإذعانها لقرار الهيئة عدد 13 المذكور أعلاه وبإيقاف الخدمة موضوع الدعوى مدلية بمحضر معاينة محرر في 17 نوفمبر 2021 بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ تحت عدد 32794 تبين من خلاله أن خدمة الانتقال من العرض التجاري "Tedallel" إلى العرض التجاري المسمى "ESS MOBILE 1000%" غير متوفرة بصفة وقتية .

وحيث وفي إطار التحري عن مدى تواصل تفعيل عملية الانتقال المدعى بها آلت الأبحاث بعد اقتناء شريحة منضوية تحت نفس العرض التجاري "Tedallel" وتفعيل رمز الانتقال نحو العرض المتظلم منه الى أنه قد تم فعلا إيقاف خدمة الانتقال وقتيا.

وحيث يستخلص من خلال ما سبق أن المخالفة التي تم توثيقها بموجب محضر المعاينة سند القيام تتعلق بعملية انتقال وحيدة نحو العرض المتظلم منه استثارها المدعية بنفسها من خلال قيام ممثلها أثناء المعاينة التي أجراها عدل التنفيذ، بتفعيل الرمز #1925\* الذي يخول الانتقال للعرض التجاري المتظلم منه وذلك خلافا لما ادعته العارضة في عريضة دعواها من أن عملية الانتقال تمت على إثر إرسالية تلقاها الحريف من شركة بمجرد تفعيل العرض "Tedallel" تدعوه من خلالها إلى الانتقال إلى العرض ESS MOBILE 1000%.

وحيث أنه ولئن لم يثبت من خلال محضر المعاينة عدد 32794 الذي أدلت به المدعى عليها والمعاينة التي أجرتها المقررة على شريحة الهاتف الجوال إيقاف خدمة الانتقال بصفة دائمة ونهائية بل بصفة وقتية إلا أن ذلك لا يمكن أن يشكل حجة للإقرار باستمرار الشركة في توفيرهاته الخدمة لحرفائها باعتبار أن إثبات وجود المخالفات لا يثبت بالشك والتخمين بل بالجزم واليقين ولا يمكن بالتالي القطع باستمرار وجود هذه الخدمة .

وحيث أنه لا يمكن استنتاج تعمد شركة مخالفة قرار الهيئة عدد 13 المؤرخ في 24 ماي 2017 المتعلق بإيقاف تسويق العروض التجارية القائمة على الحوافز القارة بناء على مخالفة واحدة ثبت ان المدعية هي من استشارتها خصوصا وأن الاختبار اللاحق الذي أجراه المقرر على إحدى الشرائح التابعة للمشغل المدعى عليه لم يتبين من خلاله وجود ممارسات أخرى من نفس القبيل.

وحيث يستخلص مما سبق أنه لم يثبت من ملف القضية والأبحاث المجراة فيها تعمد شركة دعوة حرفائها للانتقال للعرض التجاري المتظلم منه كما أن الملابس التي حقت بارتكاب المخالفة لا تفيد تعمدتها ترويج هذا الصنف من العروض التجارية أو وجود ممارسة ممنهجة لدعوة مشتركها للانتقال نحو هذه العروض المخالفة أو قيامها بعمليات اشهار لذلك العرض خاصة وأنها لم تنكر حصول عملية الانتقال الوحيدة التي تمت معاينتها مرجعة حصولها لوجود خلل تقني.

وحيث أن السلطة التقديرية المخولة للهيئة الوطنية للاتصالات بوصفها هيئة حكومية تمكنها من فهم الوقائع واستخلاص النتائج القانونية الملائمة وتكييف الممارسات المشتكى بها .

وحيث وطالما لم يتعزز ملف القضية بما يكفي من الأدلة والبراهين القاطعة لإثبات تعمد الشركة المدعى عليها دعوة مشتركها للانتقال نحو العرض التجاري ESS MOBILE 1000% المتظلم منه ووجود عمليات انتقال أخرى لهذا العرض واقتصرت سندات الدعوى على عملية انتقال وحيدة استشارتها المدعية بتفعيلها لرمز الانتقال #1925\* فقد أضحى الدعوى مجردة واتجه تفرعاً على ذلك رفضها لعدم ثبوت ترويج العرض المتظلم منه .

### ولس هذه الأسباب

قررت الهيئة الوطنية للاتصالات الحكم برفض الدعوى لعدم ثبوت ترويج العرض موضوع النزاع.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

محمد الطاهر الميساوي: رئيس

شاكر التواتي: نائب رئيس

شيراز التليلي: العضو القار

كمال الرزقي: عضو

مجدي حسن: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
محمد الطاهر الميساوي

عملاً بالفصل 75 من مجلة الاتصالات  
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الصفحة التجارية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة 9/9 لدية للاتصالات